وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي Documents of Democratic Transition in the Arab World

رصد هذا الباب أبرز الـوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الـوطن العربي. وننشـر في هذا العدد الـوثائق الخاصة بردة فعل التيارات السياسـية التونسـية على مســألة حـل البرلمــان وإعفـاء الحكومـة. ونقـف عنـد نشــر الـوثائـق فـي المــدة 1 تمــوز/يوليــو – 13 آب/أغسطس 2021.

كلمات مفتاحية: تونس، البرلمان التونسي، الحكومة التونسية، قيس سعيَّد.

Keywords: Tunisia, Tunisian Parliament, Tunisian Government, Kais Saied.

الوثيقة (1) بلاغ رئاسة الجمهورية عن حل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة

بعد استشارة كلّ من رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، وعملًا بالفصل 80 من الدستور، اتخذ رئيس الجمهورية قيس سعيّد، اليوم 25 جويلية [تموز/ يوليو] 2021، القرارات التالية حفظًا لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة:

- إعفاء رئيس الحكومة السيد هشام المشيشي،
- تجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدّة 30 يومًا،
- رفع الحصانة البرلمانية عن كلّ أعضاء مجلس نواب الشعب،
- تولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة ويعينه رئيس الجمهورية، هذا، وسيصدر في الساعات القادمة أمر ينظّم هذه التدابير الاستثنائية التي حتّمتها الظروف والتي ستُرفع بزوال أسبابها. وتدعو رئاسة الجمهورية بهذه المناسبة الشعب التونسي إلى الانتباه وعدم الانزلاق وراء دعاة الفوضي.

الوثيقة (2) ردة فعل الاتحاد العام التونسي للشغل على قرارات الرئيس التونسي

على إثر التدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية وفق الفصل 80 من الدستور توقيًا من الخطر الداهم وسعيًا إلى إرجاع السير العادي لدواليب الدولة وفي ظلّ تفشّي [فيروس كورونا المستجد] كوفيد-19، فإنّ المكتب التنفيذي الوطني للاتّحاد العام التونسي للشغل المجتمع بصفة طارئة:

- 1. يذكّر أنّ الأزمة التي تردّت فيها البلاد قد سبق أن نبّه إليها الاتّحاد عديد المرّات وثبّت تقييمه لها في ديباجة المبادرة الوطنية، ويسجّل أنّها قد بلغت اليوم أقصاها ووصلت إلى حد تعطّل دواليب الدولة وتفكّك أواصرها وأجهزتها وتردّي الوضعين الاجتماعي والاقتصادي وتعمّق معاناة الشعب وتزايد الفوارق بين الفئات والجهات وتفشي الفساد ونهب المال العام واستشراء مظاهر المروق على القانون وخرقه بالغلبة طورًا وبتطويع التشريعات والأجهزة ومنها القضاء طورًا آخر لصالح لوبيات متنفّذة وأطراف استباحت الحقوق والبلاد ورهنتها في سياسة تداينيّة خطيرة فرّطت في السيادة الوطنية، وقد حان الوقت لتحميل المسؤوليات وإنهاء هذه الحقبة التي وضعت تونس على صفيح من نار.
- 2. يحيّي التحرّكات الاجتماعية والشعبية السلمية التي انطلقت في العديد من الجهات وشكّلت حلقة في سلسلة مراكمة النضال الشعبي والاجتماعي في تونس ويدين الأسلوب القمعي الذي انتهجته الحكومات تجاهها وأفضت إلى انتهاك الحرّيات واعتقال العديد من النشطاء وكادت تعود بالبلاد إلى مربّع الاستبداد.
- 3. يشدّد على ضرورة الحرص على التمسّك بالشرعية الدستورية في أيّ إجراء يُتّخذ في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها البلاد حتّى نؤمّن إلى النهاية احترام الدستور واستمرار المسار الديمقراطي ونعيد للبلاد استقرارها ونسترجع طاقتها في البناء والتقدّم.
- 4. يؤكّد على وجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي اتّخذها الرئيس بجملة من الضمانات الدستورية وفي مقدّمتها ضرورة ضبط أهداف التدابير الاستثنائية بعيدًا عن التوسّع والاجتهاد والمركزة المفرطة وتحديد مدّة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والإسراع بإنهائها حتّى لا تتحوّل إلى إجراء دائم والعودة في الآجال إلى السير العادي وإلى مؤسّسات الدولة وكذلك ضمان احترام الحقوق والحريات بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تجزئة مع الاحتكام إلى الآليات الديمقراطية والتشاركية في أيّ تغيير سياسي في إطار خارطة طريق تشاركية واضحة تسطّر الأهداف والوسائل والرزنامة وتطمئن الشعب وتبدّد المخاوف.
- 5. يحيّي المؤسّسة العسكرية ويدعو كلّ الأطراف إلى وجوب النأي بها عن التجاذبات السياسية، إيمانًا منه بعراقة هذه المؤسّسة ووطنيتها وتمسّكها غير المشروط بحماية أمن البلاد والعباد وحفاظًا على مدنية الدولة. كما يشدّد على مراجعة التدابير الخاصة بالقضاء لضمان استقلاليّته.
- 6. يرفض لجوء أيّ طرف مهما كان موقعه أو موقفه أو دواعيه إلى العنف ويعبّر في نفس الوقت عن رفضه القطعي لسياسة التشفّي
 أو تصفية الحسابات وضمان خروج سلمى من هذه المرحلة الدقيقة والصعبة.

عاشت تونس

المجد والخلود للشهداء

الأمين العام

نور الدين الطبوبي



الوثيقة (3)

الجمعية التونسية للقانون الدستوري تعبر عن تخوفها من مخاطر تركيز السلطات لدى رئيس الجمهورية



تونس، في 26 جوبلية 2021

بيان الى الرأي العام

تعيش تونس منذ أشهر ازمة غير مسبوقة ومتعددة الابعاد بلغت ذروتها يوم 25 جوبلية الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية. حيث شهدت كامل البلاد التونسية تحركات شعبية جابت كامل تراب الجمهورية طالبت بحل مجلس نواب الشعب وبرحيل الحكومة.

تولى السيد رئيس الجمهورية على خلفية ذلك ترؤس اجتماع طارئ للقيادات العسكرية والأمنية للدولة أعلن عقبه حالة الاستثناء المنصوص عليها بالفصل 80 من دستور 27 جانفي 2014. واتخذ بناء على ذلك سلسلة من التدابير تتمثل أساسا في:

- · تجميد جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب
 - رفع الحصانة عن جميع النواب
 - · ترؤس النيابة العمومية
- ا عفاء رئيس الحكومة وتعيين رئيس وزراء جديد يختار فريقه الحكومي لكنه يبقى مسؤولا وحكومته أمام رئيس الجمهورية

إن الجمعية التونسية للقانون الدستوري وإن تعبر عن انشغالها العميق لدخول الجمهورية التونسية في حالة استثناء تمثل يطبيعها وضعية دفيقة يمكن ان تفتح الباب على عدة انحرافات، فيي:

- تؤكد أن لرئيس الجمهورية سلطة تفديرية مطلقة في تقييم الطروف التي تحتم اللجوء الى حالة الاستثناء وتحديد التدايير التي تقتضيها هذه الأخيرة في حدود ما يتطلبه تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الأجال.
 - تذكَّر بوجوب لجوء رئيس الجمهورية إلى استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإلى إعلام رئيس المحكمة الدستورية،
- وتذكر أن إعلام المحكمة الدستورية، الذي يعتبر إجراء شكليا في هذه المرحلة من تفعيل الفصل 80، لم يتم وذلك نتيجة تعتد عرفلة تركيزها
 مما يجعل هذا الاعلام إجراء مستعيلا.
- · تعتبر أن تجميد جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب لا يدخل ضمن التدايير الاستثنائية التي يمكن اتخاذها بناء على الفصل 80 وذلك لأن هذا الأخير ينص على بقاء المجلس في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، الأمر الذي يتناقض مع تجميد اختصاصاته.

ولئن افرّ رئيس الجمهورية أن الإجراءات المتخذة لا تشكل تعليقا للدستور ولا خروجا عن الشرعية الدستورية وإنما جاءت استجابة لضرورة إرساء السلم الاجتماعي، فان الجمعية التونسية للقانون الدستوري:

- · تعبر عن تخوفها من مخاطر تركيز جميع السلطات لدى رئيس الجمهورية،
- تدعو الجمعية التونسية للقانون الدستوري رئيس الجمهورية إلى توضيح الإجراءات والتدايير التي يعتزم اتخاذها وطريقة إدارته لحالة
 الاستثناء في الأيام المقبلة سيما أن تواصل هذه الحالة لمدة تتجاوز الثلاثين يوما يقتضي بث المحكمة الدستورية وباعتبار غباب هذه الأخيرة
 فإن تواصل هذه الحالة سيمكن رئيس الجمهورية من مواصلة احتكار جميع السلطات دون أي رقابة الامر الذي يدفع بالبلاد نحو المجبول.
- تدعو الجمعية التونسية للقانون الدستوري رئيس الجمهورية. الذي اختار ذكرى إعلان الجمهورية لإعلان حالة الاستثناء الدستوري، ان يلتزم بمقوّمات النظام الجمهوري وبما صرّح به في علاقة باحترام الدستور واحترام الحقوق والحربات الدستورية وإلى عدم الاتحراف بما يتبحه له الفصل 80 من سلطات استثنائية لتغيير الدستور والنظام السياسي.

عن الهيئة المديرة للجمعية التونسية للقانون الدستوري

رنيسة الجمعية، سلوى الحمروني

كلهة العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس 14، نيح اليادي الكزاي، للمركز العمراني الشمال، تونس صندوق اليريد 40، 1080 تونس سيدكس B.P. 40, 1080 Tunis cedex Centre urbain nord, Tunis

الوثيقة (4) بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة بشأن قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد

عقد المكتب التنفيذي لحركة النهضة اجتماعًا طارئًا مساء الإثنين، 26 جويلية [تموز/ يوليو] 2021 أشرف عليه رئيس الحركة الأستاذ الأستاذ الغنوشي وخصّصه لمتابعة الأوضاع بالبلاد والإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهوريّة مساء يوم الأحد استنادًا إلى الفصل 80 من الدستور، وما استجد بعدها من تطورات ومواقف فإنّ المكتب التنفيذي للحركة:

- يعتبر أن الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية غير دستوريّة وتمثل انقلابًا على الدستور والمؤسسات، خاصة ما تعلّق منها بتجميد النشاط النيابي واحتكار كل السلطات دون جهة رقابيّة دستوريّة، وهو ما أجمعت عليه كل الأحزاب والمنظمات وأهل الاختصاص، ويدعو المكتب رئيس الدولة إلى التراجع عنها ومعالجة التحديات والصعوبات التي تعانيها البلاد ضمن الإطار الدستوري والقانوني الذي يتماشى والخيار الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب التونسي، مع ضرورة استئناف عمل مجلس نواب الشعب كسلطة أصلية منتخبة دمقراطيًا.
- يدعو المنتظم السياسي والمدني إلى تكثيف المشاورات حول المستجدات الأخيرة التي عاشتها بلادنا حفاظًا على المكتسبات الديمقراطية والعودة في أقرب الأوقات إلى الأوضاع الدستورية والسير العادى والقانوني لمؤسسات ودواليب الدولة.
- يحيّي المؤسّسة العسكرية والأمنية الساهرة على أمن البلاد وسلامتها ورمز وحدتها وسيادتها ويجدد دعوته إلى ضرورة النأي بها عن التجاذبات والمناكفات السياسية.
- تقديره لكل الذين رفضوا خرق الدستور والتعسف في تأويله وعبّروا عن مواقفهم بشكل حضاري وسلمي ويخص بالذكر مناضلات الحركة ومناضليها.
- ينبّه إلى خطورة خطابات العنف والتشفّي والإقصاء على النسيج الاجتماعي الوطني وما يفتحه من ويلات البلاد في غنى عنها، ويندد بكل التجاوزات ويدعو إلى الملاحقة القضائية لمقترفيها، ويدعو كل التونسيين إلى مزيد التضامن والتآزر والوحدة والتصدي لكل دعاوى الفتنة والاحتراب الأهلى.
- تفهّمه للاحتجاجات التي عرفتها البلاد في المدّة الأخيرة ومشروعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة، إلى جانب الخطر الوبائي الكبير الجاثم على بلادنا، عا يجعل هذه القضايا أولويّة مطلقة للبلاد تحتاج إلى إدارة حوار وطني ورسم خيارات جماعية قادرة على إخراج البلاد من جميع أزماتها.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي



الوثيقة (5) بيان أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل

نحن أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشّغل المجتمعين اليوم 3 أوت [آب/ أغسطس] 2021 بصفة استثنائية برئاسة الأمين العام الأخ نور الدين الطبّوبي، وبعد تدارسنا للوضع العام ومتابعتنا للمستجدّات وأهمّها قرار رئيس الجمهورية تفعيل الفصل 80 واتّخاذ تدابير استثنائية لإعادة السير العادي لدواليب الدولة بعد أن عطّلتها التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية ونفوذ اللوبيات، فإنّنا:

نثمّن عاليًا بيان المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 26 جويلية [قوز/ يوليو] 2021 ونعتبره منطلقًا لدعم مسار تصحيحي حقيقي ومراكمة نضالية مسترسلة واستجابة إلى المطالب الشعبية ورغبة من الأغلبية في إنقاذ البلاد ممّا تردّت فيه من أزمات بفعل خيارات الائتلافات الحاكمة المتعاقبة ومنظومة الحكم التي تتحمّل المسؤولية الأولى والأساسية في تفقير الشعب وتخريب اقتصاد البلاد واستنزاف ماليّتها ومواردها ورهنها للدول والدوائر المالية العالمية، متجاهلة مشاغل الناس وهمومهم ومطالبهم بل معادية لها كلّ العداء. وإذ نؤكّد على دقة الظّرف وتعقّده فإنّنا ندعو إلى وجوب تفعيل الدور الوطني للاتّحاد العام التونسي للشغل للمساهمة، مع القوى الوطنية، في إنقاذ البلاد وتقديم خارطة طريق في الغرض تجيب عن استحقاقات الراهن وتستشرف استراتيجيات المرحلة القادمة ما بعد الاستثنائية.

نؤكّد على أنّ التدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية كانت استجابة لمطالب شعبية وحلًا أخيرًا لتعقّد الأزمة التي تمرّ بها البلاد في غياب أيّ مؤشّر لحلول أخرى عمل كثيرون على إحباطها. ونذكّر بتمسّكنا بضرورة توفير كلّ الضمانات ومنها الحفاظ على المكتسبات المجتمعية والاجتماعية والنقابية المضمّنة في المكتسبات المجتمعية والاجتماعية والنقابية المضمّنة في الدستور وتدعيم المسار الديقراطي وتطويره بالاحتكام إلى الآليات الديمقراطية والتشاركية.

نعتبر أنّ مرجعية أيّ تغيير وتجاوز لمرحلة فشل العشرية السابقة لا يمكن أن تخرج عن شعارات 17 [كانون الأول] ديسمبر - 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] وعن التوجهات الوطنية الاجتماعية وأن تهدف إلى الإنصاف وتحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الحبف والفساد.

نرفض تدخّل بعض الدول في الشأن الداخلي التونسي بمنطق الوصاية وندين لجوء قيادات من حزب حركة النهضة إلى الاستقواء بجهات أجنبية وتحريضها ضد بلادنا وصلت إلى حدّ الدعوة إلى قطع إمدادها بالتلاقيح، كما ندين تهديدات رئيس حركة النهضة بالعنف الداخلي ولدول الجوار ممّا يشكّل خطرًا على مصالح تونس. ونشدّد على استقلالية القرار الوطني والإيمان بقدرة التونسيات والتونسيين على حلّ مشاكلهم بعيدًا عن التبعية والاصطفاف.

ندعو إلى بلورة استراتيجية وطنية لعلاقات تونس الخارجية تقطع مع الاصطفاف وتتعامل بندية وتغلّب مصلحة البلاد وتعيد الحرارة لعمقها العربي الحقيقي وخاصّة بإعادة العلاقات مع الشقيقة سوريا، كما ندعو إلى رسم سياسة اتّصالية وإعلامية على المستوى الوطني والدولي ليكون الخطاب الوطني واضحًا يمكّن التونسيات والتونسيين من حقّهم في المعلومة ويدعّم حرّية التعبير والإعلام وينهى حرب الإشاعات والتشكيك والتحريض والتجييش.

نشدّه على وجوب تفعيل تقريرَي محكمة المحاسبات والتفقّدية العامّة لوزارة العدل بخصوص الجرائم الانتخابية وجرائم الفساد والإرهاب والتسفير والرش والاغتيالات السياسية والاعتداء على المنظّمات (اعتداءات 4 [كانون الأول] ديسمبر 2012 في ذكرى اغتيال الشهيد الزعيم فرحات حشاد على المقرّ المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل) والاعتداء على الأحزاب والشخصيات والمبدعين وندعو إلى تطبيق القانون على الجميع وفي مقدّمتهم الكتل والنواب المجمّدون في مجلس نواب الشعب المتعلّقة بهم قضايا، وفق القانون

مع ضمان الحقّ في المحاكمة العادلة، ونعتبر تفعيل هذين التقريرين خطوة ضرورية لوقف نهب البلاد ومحاسبة الفاسدين ومنع تكرّر الاغتيالات وعدم العودة إلى الوراء من أجل تثبيت الديمقراطية والقطع مع الإفلات من العقاب.

نجدّه مطالبتنا بالحرص على الإسراع بإنهاء الفترة الاستثنائية بما يمكّن البلاه من الخروج من الأزمة ومجابهة القضايا الحارقة والملفّات الكبرى التي تنتظرها.

ندعو إلى التسريع بتعيين رئيس حكومة إنقاذ مصغرة ومنسجمة تكون لها مهمّات محدّدة عاجلة واستثنائية وتلبّي الاستحقاقات الاجتماعية من توفير الشغل ومحاربة الفقر والتهميش والتعويض عن فقدان مواطن الشغل والنهوض بالصحّة والتعليم وغيرها وتكرّس استمرارية الدولة وخاصّة في مستوى التزاماتها وحفاظها على المؤسّسات العمومية وثروة الشعب وتجابه باقتدار جائحة كوفيد-19. وإنّ أيّ تأخير في ذلك سيعمّق الفراغ ويعسّر الخروج من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

نحيّي جهود كلّ النقابيين في جهة قفصة في استئناف نشاط شركة فسفاط قفصة وكذلك جهود الذين ساهموا في استعادة نشاط النقل الحديدي للفسفاط ونهيب بكلّ الشغّالين وبكافّة النقابيات والنقابيين التجنّد للمساهمة في إنقاذ تونس بمزيد العمل واليقظة والتصدّي لدعاة الفتنة والعنف وحماية بلادهم من كلّ المخاطر.

الأمين العام

نور الدين الطبوبي



الوثيقة (6) بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة

اجتمع المكتب التنفيذي لحركة النهضة يوم الجمعة 13 أوت [آب/ أغسطس] 2021 وقد تداول في التداعيات الخطيرة للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية، وتأثيرها السلبي سياسيًا واقتصاديًا وعلى مكانة تونس وتجربتها الديمقراطية. كما ناقش جملة من القضايا الوطنية والداخلية الأخرى. ويهمه في هذا الإطار:

- أن يطالب رئيس الجمهورية برفع التجميد عن البرلمان التونسي والعودة السريعة للعمل بالدستور وإنهاء حالة الخرق الجسيم، لما يمثله من تهديد لاستمرار تجربتنا الديمقراطية وانتهاك للحقوق والحريات وتعد على أبسط مبادئ الجمهورية والفصل بين السلط. كما تذكّر الحركة رئيس الجمهورية أن الأزمات السياسية لا تحلّ إلا بالحوار، وأن مقتضى المسؤولية الوطنية الحفاظ على وحدة التونسيين وسلمهم الأهلي واستئناف المسار الديمقراطي وحماية المصالح العليا للبلاد وعدم الزج بها في صراعات إقليمية ودولية تحيد بتونس عن تموقعها التاريخي.
- أن يعبر عن الحاجة اللازمة والفورية لتكليف رئيس حكومة كفاءات وطنية ورفع الحصار عن مقر رئاسة الحكومة بالقصبة والكف عن إعاقة المرفق العام بما يعطل السير الطبيعي لدواليب الدولة ولِما يمكن أن ينتج من ذلك من تأخر في قضاء مصالح المواطنين.
- رفض كلّ الإجراءات التعسفية من وضع في الإقامة الجبرية دون إذن قضائي ودون تعليل ووفقًا لقانون غير دستوري، ومنع عشرات الآلاف من التونسيين من السفر بناء على صفاتهم المهنية أو نشاطهم السياسي أو الحقوقي وبتعليمات شفوية وبعيدًا عن كل الضمانات القانونية.
- التنبيه إلى الآثار الاقتصادية والمالية الكارثية للوضع السياسي الصعب الذي تمر به البلاد، والتنصيص على تصاعد المخاطر الاقتصادية على وضعية المالية العمومية وإيفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية.
- نحث كل القوى السياسية والمنظمات الوطنية والحقوقية على الاستجابة لنداء الحوار للدفاع عن الديمقراطية التونسية والتصدي لكل الانتهاكات التي تطال الحقوق الأساسية للتونسيين.
- تحيّي حركة النهضة كل المؤسسات الحكومية والإدارات العمومية وأجهزة الدولة على ما يبذلونه من جهد للمحافظة على الدولة التونسية والمرفق العام وضمان استمرار الحد الأدنى من الخدمات العمومية. كما تحيّي أعوان وإطارات القطاع الصحي على جهدهم في تلقيح مئات الآلاف من التونسيين ضد جائحة كورونا.
- تدعو مناضلي حركة النهضة ومناضلاتها للالتفاف حول حركتهم والتمسك بما آمنوا به من مبادئ وعدم الرضوخ للاستفزازات والمساهمة مع كل أبناء شعبنا في أي عمل من شأنه أن يعزّز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي ويدعم المشتركات والروابط بين كل أفراد المجتمع.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

الوثيقة (7) حركة النهضة تتفاعل مع كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيّد

تفاعلًا مع ما ورد في كلمة السيد رئيس الجمهورية يوم أمس الجمعة 20 أوت [آب/ أغسطس] 2021 مِناسبة توقيع وزارتي الشؤون الاجتماعية والمالية اتفاقية تتعلق بقرض من البنك الدولي صادق عليها مجلس نواب الشعب منذ مدة قصيرة، وموجه إلى توزيع مساعدات اجتماعية لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل التي تضرّرت من تداعيات جائحة كوفيد-19، يهم حركة النهضة التعبير عما يلى:

- تثمين حرص رئيس الجمهورية على سرعة إنفاذ هذه الاتفاقية لما فيها من إجراءات تستجيب لتطلعات المواطنين وتخدم مصالحهم.
- الانشغال الشديد بما ورد في الكلمة من إشارة إلى وجود مؤامرات خطيرة تهدد أمن البلاد والأمن الشخصي للسيد رئيس الجمهورية الذي نرجو له السلامة وندعو الله تعالى أن يحفظه والجميع من كل مكروه، واستنكار حركة النهضة لتلك المؤامرات وإدانتها لها، وتنبيه عموم التونسيين إلى خطورتها وتداعياتها، ودعوتهم كافة إلى اليقظة والتصدي لمثل هذه الأجندات إن تأكدت.
- الدعوة العاجلة إلى أن تتولّى أجهزة الدولة الأمنية والقضائية القيام بما يلزم للكشف عن هذه المؤامرات حتى تُحدّد المسؤوليات ويطمئن الرأي العام ويحصّن الأمن القومي التونسي.
- التأكيد على نهج حركة النهضة في الالتزام بقوانين الدولة التونسية، والعمل في إطارها واحترام مؤسساتها، واعتماد الحوار السياسي أسلوبًا وحيدًا لحلّ الخلافات، والعمل على الحيلولة دون ما يمكن أن ينزلق بالبلاد إلى مربعات العنف والفوضي.
- التذكير بتعهّد حركة النهضة الانخراط في الجهد الوطني في التتبع القانوني لمن تتعلق بهم شبهات فساد وتطهير الحياة السياسية من المال الفاسد، وإنفاذ القوانين والأحكام على الجميع دون استثناء ودون أي اعتبارات مهما كانت، على قاعدة المساواة بين المواطنين واستقلال السلطة القضائية.
- التحذير من كل المؤامرات والدسائس الداخلية والخارجية التي تعمل على جرّ البلاد إلى عدم الاستقرار والحدّ من الحريات وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين، ودعوة كل القوى السياسية والاجتماعية للوقوف صفًا منيعًا أمام كل محاولة للارتداد على مكاسب الشعب التونسي.
- أن القرارات والإجراءات غير الدستورية المعلنة يوم 25 جويلية [تموز/ يوليو] 2021 وما بعده تظل استثنائية، وتستدعي تعاون الجميع على تجاوزها، والاستئناف السريع للمسار الديمقراطي والعمل الطبيعي لمؤسسات الدولة بالاستفادة من أخطاء الماضي ومقتضيات المرحلة الجديدة والتزام الجميع بمقتضيات الدستور.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي



الوثيقة (8) بيان حزب العمال التونسى: خطوة جديدة في مسار انقلاب 25 جويلية

نشرت رئاسة الجمهورية على صفحتها الإلكترونية ليلة الإثنين 23 أوت [آب/ أغسطس] 2021 بلاغًا يفيد "التمديد في التدابير الاستثنائية" المتخذة يوم 25 جويلية [قوز/ يوليو] الماضي والقاضية بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب وبرفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضائه وذلك إلى "غاية إشعار آخر". كما أعلن البلاغ أنّ رئيس الجمهورية سيتوجه في "الأيام القادمة" ببيان إلى الشعب التونسي. وقد صدر هذا البلاغ في الساعة منتصف الليل ولم يُرفق بأيّ كلمة موجهة إلى الشعب للإجابة عن تساؤلاته الحارقة بما يشي بالكثير عن طريقة تعامل رئيس الجمهورية معه.

إنّ حزب العمال ومن باب المسؤولية الوطنية يهمه التوجه إلى الرأي العام بما يلي:

أولًا: إنّ ما جاء في بلاغ رئاسة الجمهورية من تمديد "التدابير الاستثنائية" لمدة غير معلومة يمثل حلقة من حلقات المسار الانقلابي الذي فتحه قيس سعيّد يوم 25 جويلية [تموز/ يوليو] لتحييد خصومه في منظومة الحكم والاستيلاء على كافة السلطات. فهذا التمديد الذي لم يستشر فيه قيس سعيّد، كما جرت العادة منذ سنوات في غياب المحكمة الدستورية، الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، يسمح له بمواصلة احتكار كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون الخضوع لأي رقابة، واستكمال انقلابه على الدستور ولو كان ذلك عبر سياسة الخطوة خطوة أو الجرعة جرعة تمهيدًا لتنفيذ مشروعه الشعبوي القائم على الحكم الفردي والاستبداد. وهو ما يُفهم من مواصلة تعمّده الغموض في كل ما يتعلق بالخطوات التي سيقطعها مستقبلًا.

ثانيًا: إنّ شهرًا كاملًا بعد انقلاب 25 جويلية [تموز/ يوليو] ما انفك يبين الطابع المغالط والمخادع لرئيس الجمهورية. فلا إجراءات أو حتى مؤشرات جدية وعميقة سواء لمقاومة الفساد المالي والسياسي والإداري أو فتح ملف الاغتيالات السياسية والإرهاب وتسفير الشباب إلى بؤر التوتر أو التخفيف من انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية على حياة غالبية التونسيات والتونسيين الذين يعانون غلاء المعيشة والبطالة والفقر وتدهور الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة (تعليق تسديد المديونية، التحكم في الواردات، استخلاص الديون الديون الديونية المتخلدة بذمة الخواص، إقرار ضريبة استثنائية على الشركات والثروات الكبرى...).

ثالثًا: إنّ قيس سعيّد وفي الوقت الذي ظل فيه "يبيع الكلام" للعمال والكادحين والمفقّرين وخاصة الشبان منهم، سارع بطمأنة أرباب العمل والمال على مصالحهم التي لم/ لن تُمسّ جوهريًا، كما سارع بطمأنة القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي لها مصالح في تونس والتي أصبحت تتدخل في شؤونها بشكل سافر وتناقش مصيرها في تغييب تام للشعب التونسي وقواه الحية. إنّ سلوك قيس سعيّد المتفرد بسلطة القرار والمتعالي عمليًا على الشعب بدعوى أنه عِثل "إرادة الشعب" و"يعرف ما يريد الشعب" يؤكد نزعته الشعبونة الاستندادية.

رابعًا: إنّ قيس سعيّد ما انفك طوال هذا الشهر يتصرف كحاكم فردي مطلق، فهو يقيل ويعيّن خاصة في الأجهزة الأمنية والإدارية لبسط نفوذه ويتدخل في القضاء ويوجه التهم علنًا ويحشر تدريجًا المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ويعيّن موالين جددًا من خدم النظام القديم على رأس بعض المؤسسات الإعلامية العمومية والأخطر من كل ذلك إخضاع آلاف المواطنين والمواطنات لتحجير السفر أو "للاستشارة الماقبلية 817"، سواء لانتمائهم إلى أصناف مهنية محددة أو حتى لانتسابهم العائلي (الكل متهم إلى أن تثبت براءته) والقيام عداهمات ليلية وعشوائية تذكّر ها كان يحصل زمن بن علي والحال أنّ مقاومة الفساد التي نادى بها حزبنا منذ عقود يمكن أن تتم عبر محاكمات عادلة وشفافة دون انتهاك للحريات والحقوق ودون تحويلها إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي وتصفية الحسابات.

وبشكل موازِ تتجند صفحات ومواقع في الشبكة الاجتماعية تتمتع بإمكانات ضخمة للهجوم بكثافة على كل من ينتقد قيس سعيّد حتى لو كان من بين مؤيدي انقلابه وتجييش الرأي العام ضده والتحريض عليه بما يذكّر بنفس ممارسات حركة النهضة وحلفائها منذ 2011 إلى اليوم. خامسًا: إنّ كل هذه المواقف والممارسات تبين طبيعة مشروع قيس سعيّد الاستبدادي الذي يعمل على تكريسه بعناوين شعبوية مفضوحة. إن من له مصلحة اليوم في الاستبداد ليس الشعب وإنما الأقليات الثرية والفاسدة والدول والشركات والمؤسسات المالية الأجنبية والقوى الإقليمية المعادية للثورة والديمقراطية. إن هذه الأطراف هي التي لها مصلحة مؤكدة في إلغاء المكتسبات الديمقراطية للثورة من حرية تنظم (أحزاب، نقابات، جمعيات ومنظمات مدنية ...) وتعبير (حرية إعلام ...) وتظاهر وانتخاب حتى تحافظ على مصالحها بإخضاع الشعب للاستغلال الفاحش عبر تكريس إملاءات المؤسسات المالية الأجنبية المدمرة للوطن والشعب دون أن تلقى مقاومة منظمة.

سادسًا: إنّ عدم العودة إلى ما قبل 25 جويلية [تموز/ يوليو]، أي إلى ديمقراطية تمثيلية متعفنة، لا يمكن أن يكون ذريعة للعودة إلى ما قبل 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2011 أي إلى الحكم الفردي وإلى الاستبداد لإنقاذ منظومة الحكم القائمة وقاعدتها الاجتماعية الطبقية المتكونة من حفنة من العائلات المتنفذة المرتبطة عضويًا بقوى رأس المال الأجنبي. إنّ الشعبوية المحافظة والرجعية تمثل اليوم في بلادنا، كما مثلت وتمثل في العديد من بلدان العالم، وسيلة لإنقاذ منظومة الحكم المهترئة والمتعفنة بسبب عشر سنوات من الخراب بقيادة حركة النهضة التي افتضحت ولم تعد "صالحة للاستعمال".

سابعًا: إنّ قَدَر الشعب التونسي لا يمكن أن يكون في الانتقال من حكم "الإخوان" ومشروعهم الظلامي المدمّر في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والقيمية إلى حكم تيار شعبوي رجعي، محافظ، معاد لقيم الحرية والمساواة والديمقراطية، يحافظ على الهيمنة الاستعمارية الجديدة على بلادنا وعلى مصالح أدوات هذه الهيمنة مؤبِّدًا بذلك بؤس الطبقات والفئات الكادحة والشعبية. كما لا يمكن أن يكون بالعودة إلى بقايا النظام القديم الذي خبره الشعب التونسي مدة عقود وثار عليه في [كانون الأول] ديسمبر 2010 - جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2011.

ثامنًا: إنّ الحلّ لإنقاذ تونس لا هو في العودة إلى ما قبل 25 جويلية [تموز/ يوليو] 2021 ولا هو في العودة إلى ما قبل 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2011 بأي شكل من الأشكال. وبعبارة أخرى فإنّ الحل لإنقاذ تونس من حكم الظلامية لا يتم إلا على أنقاض المنظومة الحالية وإرساء خيارات جديدة تكرّس السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الشعبية. إنّ الانطلاق اليوم في هذا المسار لا يتمّ بتجميد البرلمان بل بحلّه ومحاكمة الضالعين فيه في مختلف الجرائم، وفتح ملفات الفساد والإرهاب والتسفير والأمن الموازي... بطريقة عادلة وقانونية ودون مسّ من الحريات، وأيضًا بالشروع في مراجعة السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي خرّبت تونس وفقرت شعبها مراجعة جذرية، وهو ما يقتضي إسقاط كل المنظومة وليس ضلعًا منها.

تاسعًا: إنّ الشعب التونسي مدعو إلى اليقظة وإلى الخروج من حالة الانتظارية والبهتة، وعلى قواه التقدمية من أحزاب ومنظمات وفعاليات وشخصيات الشروع في التشاور والتنسيق من أجل توحيد الرؤية حول ما يجري في بلادنا، وخاصة حول ما يجب فعله للتصدي لنوازع الاستبداد والعودة إلى الحكم الفردي بغطاء "نظام رئاسي"، وتدمير الحياة المدنية والسياسية ونشر الغوغائية الشعبوية المعادية للحريات في استغلال رخيص لبؤس الشعب وسخطه من تبعات حكم النهضة والأحزاب الليبرالية التي التفّت على مطالب الشعب وثورته.

حزب العمال

تونس في 25 أوت [آب/ أغسطس] 2021



الوثيقة (9)

بيان عن حركة مشروع تونس منده بتمديد مدة الإجراءات الاستثنائية



تونس في 25 أوت 2021

بیان

إن حركة مشروع تونس وبعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية التمديد في التدابير الاستثنائية بدون تحديد أجال أو خطوات محددة مستقبلية:

أولا: تذكّر الحركة بنص بيانها الصادر بتاريخ 26 جويلية 2021 ودعمها للمطالب الشعبية التي عبرت عنها تحركات 25جويلية السلمية، وخاصة مطالبتها بإنهاء النظام السياسي الهجين ودعوتها لوضع برنامج وطني تشاركي محدد في الزمن يقود الى استفتاء شعبي لاختيار نظام سياسي ناجع يؤسس لحكم فاعل ويضمن الحريات العامة والفردية والفصل بين السلط.

أولا: وتؤكد أن غياب برنامج عمل وطني معلن وشفاف محدّد الأجال والخطوات للخروج من المرحلة الاستثنائية إلى المرحلة غير الاستثنائية، لن يؤدي لنتائج إيجابية.

ثانيا: تذكر حركة مشروع تونس أن تحركات 25 جويلية الشعبية كانت موجهة بالاساس ضد أغلبية الحكم التي كانت تريد الاستيلاء على مقدرات التونسيين لأسباب حزبية، لذلك لا معنى للمحاسبة إن لم تأخذ مسارا سياسيا وقضائيا يتعلق بقضايا التسفير والارهاب والشهداء.

ثالثًا: كما تدعو كل الفاعلين السياسيين والمنظمات الوطنية الى العمل المشترك لتكوين قوة اقتراح ورقابة من أجل تأمين الانتقال السلس نحو تركيز وبناء جمهورية ثالثة وطنية ديمقراطية وتعدديّة، مع الاحترام التام لحقوق الانسان والحقوق الدستورية للتونسيات والتونسيين.

وفي هذا الاطار تعبر الحركة عن انشغالها من تزايد حالات الاقامة الجبرية والتضييق على حرية السفر دون مبرر قضائي.

رابعا: تسجّل الحركة إرادة الرئيس في تحسين مستوى عيش التونسيين بالتحكم في الاسعار والتخفيض منها وتلاحظ عودة الاسعار للارتفاع من جديد. مما يؤكد أن الوصول لهذا الهدف يتطلب إضافة للإرادة، سياسة اقتصادية واضحة تنفذها حكومة قوية كفؤة يجب الاعلان عنها وتركيزها في أقرب الأجال بعد تأخر غير مفهوم.



كما تنبه الحركة لخطورة الوضع الاقتصادي والمسؤوليات المنجرة عن التأخر في معالجته نظرا لغياب الحكومة.

خامسا؛ كما تحيي الحركة السلطة القضائية الحارس الجمهوري للعدالة وندعو في نفس الوقت لحماية استقلالها والعمل من داخلها على إصلاحها من خلال مؤسساتها مثل كل القطاعات الاخرى وترفض شيطنتها كما تحيي قوات الجيش الوطني وقوات الأمن الوطني وتدعوها جميعا للعمل من منطلق جمهوري بحت إعلاء للقانون وحماية البلاد وتأسيسا للعدل بين التونسيات والتونسيين.

عن حركة مشروع تونس

الرئيس

محسن مرزوق

1000

59 شارع معاوية بن أبي بنيان - المنزه السادس- تونس

جهة الإصدار: حركة مشروع تونس.

المصدر: صفحة حركة مشروع تونس بالمهدية، موقع فيسبوك، 2021/8/25، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3oT1gqd



الوثيقة (10) بيان الحزب الجمهوري حول التطورات التي يعرفها المشهد السياسي التونسي



عقدت اللجنة المركزية للحزب الجمهوري اجتماع دورتها العادية الخامسة عشر مساء يوم الاربعاء 25 أوت 2021. و بعد الإستماع الى تقديم رئيسة اللجنة و كلمة الأمين العام التي تناولت الوضع العام بالبلاد إثر اعلان رئيس الجمهورية التمديد في التدابير الإستثنائية التي أعلن عنها يوم 25 جويلية الفارط و بعد النقاش، إنتهت إلى ما يلي : تعلن اللجنة المركزية

1/ انحيازها الكامل إلى مطالب شعبنا في العيش بحرية و كرامة وفي مكافحة الفساد وضمان علوية القانون، و تعتبر أن المأزق السياسي الذي وصلته البلاد كان نتيجة إخفاق الحكومات المتعاقبة منذ الثورة إلى اليوم و نتيجة ترذيل عمل مؤسسات الدولة و فشل منظومة الحكم بقيادة حركة النهضة في تحقيق طموحات شعبنا و تطبيعها مع الفساد و الفاسدين.

2/ حرصها على معالجة الأزمة السياسية و تداعياتها في إطار احترام أحكام الدستور و في ظل نظام ديمقراطي
 يقوم على التفريق بين السلط و التوازن بينها .

3/ تمسكها باحترام الحقوق والحريات الأساسية المكفولة بالدستور لكل المواطنين و مطالبتها بوضع حد لحالة الإستثناء التي تمر بها البلاد.

4/ تدعو رئيس الجمهورية إلى التشاور مع المكونات السياسية والمدنية بهدف الإسراع بتشكيل حكومة إنقاذ وطني تضع من ضمن أولوياتها المعالجة السريعة للأزمة الإقتصادية المستفحلة و لإختلال التوازنات المالية و القضاء على منظومة الفساد و تفكيك اخطبوطه في ظل قضاء ناجز و عادل.

5/ تشدد على أهمية الرجوع الى الشعب صاحب السيادة في انتخابات عامة مبكرة بعد تعديل المجلة الإنتخابية بما يضمن شفافية و نزاهة الإنتخابات.

عن اللجنة المركزية الرئيسة : د. ليلي عمار



http://www.aljoumhouri.info

جهة الإصدار: اللجنة المركزية للحزب الجمهوري.

الوثيقة (11)

بيان المكتب السياسي للتيار الدعقراطي



ونس في 28 أوت 2021 عند 2021

إن المكتب السياسي للتيار الديمقراطي المنعقد يومي الخميس 26 والجمعة 27 أوت لتدارس مرور شهر على تطبيق الاجراءات الاستثنائية التي أعلنها رئيس الجمهورية بما تمثله من فرص حقيقية للإصلاح وما تطرحه أيضا من مخاطر جدية، يعلن للرأي العام :

- إنحيازه الكامل لحق المواطنات والمواطنين في العيش في دولة عادلة تحترم الحريات وتضمن الكرامة وتقاوم الفساد وتحقق الرخاء.
- تثمينه لما حققته المنظومة الصحية من تقدم في سير عملية التلقيح ومطالبته بالتسريع فيها لتشمل غير المسجلين وقلقه من تراجع منسوب الشفافية في نشر أرقام الوفيات بما يخفض مستوى الحذر الجماعي اللازم أمام الوباء ويشكل انحرافا عن تقاليد الشفافية التي أرستها وزارة الصحة.
- ارتياحه للخطوات التي اتخذها المجلس الأعلم للقضاء لتطهير القطاع ودعمه لاستقلاليته عن مراكز النفوذ والسلطة التنفيذية.
- قلقه من تأخر الاجراءات الجدية لمقاومة الفساد رغم بعض الإيقافات التي طالت بعض رموزه ومطالبته بمقاومة الفساد السياسي عبر تفعيل تقرير محكمة المحاسبات وتطبيق القانون على المرشحين والقائمات والأحزاب التي تلقت تمويلا أجنبيا و/أو مشبوها.
- استنكاره لتعطيل عمل الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد ومطالبته بالفتح العاجل لمقراتها وتعيين رئيس لها مع توفير الامكانيات والآليات اللازمة لمقاومة الفساد داخل مؤسسات الدولة والتصدي للإثراء غير المشروع.
- قلقه المتنامي من تجميع السلطات بيد رئيس الجمهورية دون أفق زمني واضح وما صاحبها من اجراءات تعسفية تمس من الحقوق والحريات وتغذي الفرقة داخل الجسم التونسي الواحد ومن ضبابية سياسية ودعوات لامسؤولة لتعليق الدستور وتأخر غير مبرر في تعيين الحكومة وسد الشغور في عديد الوزارات.
- مطالبته رئيس الجمهورية بتقديم ضمانات جدية لحماية الحقوق والحريات وذلك بإعلان كل الاجراءات الاستثنائية المتخذة أو المزمع اتخاذها مع تحديد سقفها الزمني والحرص على احترامها للحقوق والحريات المكفولة بالدستور والقانون والنأي بها عن منطق التعميم والعقاب الجماعي.
- مطالبته رئيس الجمهورية بتعيين رئيس حكومة مع الحرص علم الكفاءة ونظافة اليد وبالإفصاح عن برنامج واضح وعاجل لمجابهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والشروع في الإصلاحات الضرورية.
- رفضه لكل أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي التونسي ومطالبته رئيس الجمهورية بتوخي التشاركية والتفاعل الدائم مع القوى المجتمعية والمدنية والسياسية لتحصين القرار الوطني ضد المحاولات السافرة لارتهانه.
- دعوته سائر القوى الديمقراطية والمدنية والمجتمعية لتوحيد الجهود والمواقف لتستجيب المرحلة المقبلة لأهداف مقاومة الفساد وحماية الحقوق والحريات.

71 255 555 = 25 نهج مرسیلیا تونس www.attayar.net

عن المكتب السياسي الأمين العام غازي الشواشي



الوثيقة (12) بيان الحزب الجمهوري حول حالة ياسين العياري



أعلنت حركة " أمل و عمل" عن تعرض السجين السياسي و النائب ياسين العياري الى إثارة تتبعات قضائية جديدة ضده أمام القضاء العسكري على خلفية تدويانت ضمنها موقفه الرافض و المعارض

و الحزب الجمهوري المتمسك بدولة القانون و المؤسسات و بالحقوق و الحريات المكفولة بالدستور يعلن :

للتدابير الاستثنائية التي اعلن عنها رئيس الجمهورية في 25 جويلية الماضي.

- -رفضه لتتبع المدنيين امام القضاء العسكري و إقحامه في تصفية الحسابات السياسية.
- تضامنه الكامل مع النائب ياسين العياري باعتباره سجين رأي و يطالب باطلاق سراحه فورا .
- ينبه إلى خطورة إستمرار حالة الاستثناء على واقع الحريات العامة و الفردية و يطالب بالتراجع عن كل قرارات منع السفر و الاقامة الجبرية التي طالت عديد المواطنين و التي تمت خارج كل رقابة قضائية ، و بوضع حد لكل الاجراءات التي تتعارض مع أحكام الدستور.

